

مخاطر الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية وآفاق معالجتها The risks of legal migration to the Maghreb countries and the prospects for addressing them

عسري احمد

جامعة احمد دراية ادرار (الجزائر)

ahm.assri@univ-adrar.edu.dz

معمرى مبروكه *

جامعة احمد دراية ادرار (الجزائر)

Mselika1982@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2026/01/27

تاريخ قبول المقال: 30-12-2025

تاريخ إرسال المقال: 14-07-2025

الملخص:

تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد الظواهر السلبية التي أفرزتها التهديدات الأمنية لدول البحر المتوسط خلال العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين، حيث شكلت أزمة متداولة على الصعيدين العالمي والإقليمي للدول المغاربية، وذلك باتخاذها مناطق عبور أو حتى مناطق استقرار للكثير من النازحين الأفارقة، نتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تعيشها دول الضفة الجنوبية للقارة الإفريقية، وغياب آليات حكيمة لمعالجة الظاهرة، وهو من شأنه أن يساهم في ازدياد حجم الجريمة المنظمة في الدول المغاربية، الأمر الذي يستدعي التفكير الجدي في إيجاد الآليات والسبل الكفيلة لمعالجتها. **الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية، إفريقيا، التهديدات الأمنية، الجريمة المنظمة، الدول المغاربية، الانعكاسات.

Abstract:

Illegal immigration is one of the negative phenomena that resulted from the security threats to the Mediterranean countries during the last decade of the twenty-first century, as it constituted a widespread crisis on the global and regional levels for the Maghreb countries, by taking them as transit areas or even settlement areas for many displaced Africans, as a result of the political and social conditions experienced by the countries of the southern bank of the African continent, and the absence of wise mechanisms to address the phenomenon, which is likely to contribute to the increase in the volume of organized crime in the Maghreb countries, which requires serious consideration of finding mechanisms and means to address it.

Key words: Illegal immigration, Africa, Security threats, Organized crime, Maghreb countries, repercussions.

* المؤلف المرسل

1- المقدمة:

يعدّ الحق في التنقل من حقوق الإنسان المكفولة في المواثيق الدولية كما القوانين الوطنية، ومن ثمّ عرفت الهجرة منذ القدم ولا زالت مهما اختلفت أسبابها ومسبباتها، غير أنها يمكن أن تتحول الهجرة إلى مشكلة تؤرق كاهل الدول - سواء المصدرة لقوافل المهاجرين أو المستقبلية لهم، أو حتى الدول التي تكون مناطق عبور - متى كانت الهجرة غير شرعية ولا تتماشى والضوابط والشروط التي تحددها الدول في قوانينها الداخلية.

وتعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية متنامية في الآونة الأخيرة خصوصا في دول البحر المتوسط التي تعتبر الدول المغاربية في الضفة الجنوبية منها، وهي أحد تلك الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين معا، حيث استفحلت الظاهرة ولم تعد مقتصرة على سن أو جنس معين، بل أضحت مشكلة تعدت الحدود الوطنية والإقليمية على حد سواء.

وأفرز استفحال الظاهرة المساس بأمن واستقرار الدول المغاربية، حيث أخذت أبعادا خطيرة وانعكاسات معقدة، مسّت مفهوم النظام والأمن العام بأبعاده المختلفة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والصحية، ومن ثمّ كان لزاما توحيد الجهود وإيجاد الآليات الكفيلة للتعامل مع الظاهرة والحدّ منها ومجابهتها.

والإشكالية التي نحاول معالجتها من خلال هذه الدراسة هي: ما هي الأخطار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية؟ وما هي آفاق معالجتها من خلال الآليات التي تم تكريسها من قبل تلك الدول لمواجهتها؟.

وتهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- الوقوف على واقع الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية وتحديد أسبابها.
- تحديد جملة المخاطر التي تهدد الدول المغاربية من استفحال الظاهرة.
- معرفة الآليات التي اتخذتها الدول المغاربية لمجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- استشراف آفاق معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية والتحديات الواقعة عليها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا المنهج الوصفي الاستقرائي المناسب للموضوع، مع الاعتماد أحيانا على المنهج المقارن لمقارنة تشريعات الدول المغاربية والإجراءات المتخذة من قبلها للتصدي والتعامل مع الظاهرة، وذلك وفق خطة مشكلة من محاورين:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني: الانعكاسات السلبية للهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية وآفاق معالجتها

2- الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

الهجرة كظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان على مر العصور سواء كانت لأسباب إجبارية أو اختيارية فيسعى الإنسان من خلالها التغلب على الظروف المحيطة به، من أجل تحسين إطاره المعيشي محاولة منه لبدأ حياة جديدة، سواء تمت بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، وانطلاقاً من ذلك ظهر مصطلح الهجرة غير الشرعية فما مفهومها؟ وما هي انعكاساتها على الدول المغاربية؟.

1.2- مفهوم الهجرة غير الشرعية

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من أكثر المواضيع التي تثير جدلاً متزايداً في إطار التحليلات المعاصرة للعلاقات الدولية، والهجرة غير الشرعية كمصطلح له علاقة بالدراسات التي تأتي في سياق العلوم الاجتماعية، وتطور المصطلح في الأدبيات القانونية تطوراً مضطرباً، حيث أطلق عليه بداية "الهجرة غير الموثقة" أي التي تتم دون وثائق، ثم استعمل مصطلح "الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية"، ليرتبط مصطلح غير الشرعية أكثر بمفهوم الاتجار بالبشر والجريمة غير الوطنية¹، وللوقوف على مفهوم الهجرة غير الشرعية يجب بداية تحديد التعريف اللغوي وأصطلاح المصطلح، ثم بعدها الوقوف على أسبابها ودوافعها.

1.1.2- تعريف الهجرة غير الشرعية

انطلاقاً من مبدأ أن الشيء يعرف بنقيضه يجدر بنا أولاً أن نعرف الهجرة لغتاً، حيث نجد المصطلح مشتق من لفظ "هجر" أي تباعد وهو ضد الوصل، يقال هجر الشيء هجراً أي تركه، والهجرة بكسر الهاء والهجرة الخروج من أرض أرض²، أما في الاصطلاح فتعني الهجرة عملية الانتقال التي يقوم بها الشخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة فيه بصفة دائمة أو مؤقتة

بينما يعرف قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الهجرة بأنها: (شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان مغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع في ذلك تبدل محل الإقامة)³، أما مصطلح "الهجرة غير الشرعية" فهو من المصطلحات المستعملة حديثاً والتي ارتبط استعمالها بظهور الدولة بمفهومها الحديث، وهو مصطلح

¹ عبد الله العشري، تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، العدد 3، ابريل 2018، ص 115.

² ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة جديدة، أكتوبر 2016، ص 4617.

³ صبيان محمد، طاشمة بومدين، واقع البيئة الأمنية في منطقة المتوسط - دراسة تحليلية لانعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على استقرار البيئة الأمنية المتوسطية -، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 8.

مركب من كلمتين "الهجرة" و "غير الشرعية"، حيث اختلف في تحديد تعريف دقيق له، حيث نجد أن البعض عرّف الهجرة غير الشرعية بأنها: (مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما)⁴، وهو تعريف يكاد ينطبق على دول العبور ودول المقصد حيث بين أسباب انطباق وصف عدم الشرعية على المهاجرين دون الخوض في تفاصيل تلك المخالفة.

بينما يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: (انتقال البشر فرادى أو جماعات إلى دولة المقصد مباشرة أو عن طريق دولة العبور، وذلك بفعل دواع سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وغيرها، براً أو بحراً أو جواً، بالمخالفة للقوانين والأنظمة المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم وعملهم)⁵، وهو تعريف فصل في أشكال الهجرة ووسائلها، مع تبيان أسبابها ونتائجها.

أما وكالة الأمم المتحدة للهجرة فقد أطلقت عليها مصطلح الهجرة غير النظامية وعرفت بأنها: (تنتقل الأشخاص خارج إطار القوانين أو اللوائح أو الاتفاقيات الدولية الحاكمة للدخول إلى دولة المنشأ أو العبور أو المقصد أو الخروج منها)⁶، وهو تعريف أكثر عمومية مع تبيانها للقوانين والتنظيمات التي قد يكون مصدرها القوانين الوطنية أو الاتفاقيات الدولية.

كما عرّفت المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها: (ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة، يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك أشخاص يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد)⁷.

ومن ثم نستخلص تعريفا للهجرة غير الشرعية فرى أنها ممارسة حق التنقل المضمون في القوانين الوطنية والقانون الدولي من دولة يطلق عليها دولة المصدر، الى دولة أخرى تسمى دولة المقصد، إما

⁴لامية طالة، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الإنساني: -قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان الثورات العربية-، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، افريل 2021، ص 94.

⁵المرجع نفسه، ص 94.

⁶المصطلحات الأساسية للهجرة عربي، انكليزي، فرنسي، وكالة الأمم المتحدة للهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، القاهرة، مصر، يونيو 2020، ص 53.

⁷دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 3، أكتوبر 2014، ص 127.

مباشرة أو مروراً بدولة أو دول أخرى هي دول العبور، وذلك قصد الإقامة أو العمل أو أي غرض آخر دون احترام للقوانين والتنظيمات المتعلقة بشروط الهجرة وكيفياتها، ومن ذلك توفر وثائق الهوية والسفر والحصول على التصاريح والتراخيص المطلوبة.

2.1.2- تمييز الهجرة غير الشرعية عن المفاهيم المشابهة

يتقاطع مصطلح الهجرة غير الشرعية مع عدد من المصطلحات التي تتشابه معه وقد يقع اللبس بين تلك المصطلحات، ومن أهم المصطلحات المتشابهة معه هي:

- الهجرة غير الشرعية والإقامة غير الشرعية:

إذا كانت الهجرة غير الشرعية عملاً غير مشروع يتمثل في التواجد بأرض دولة أخرى بصفة غير قانونية، فإن كيفية ذلك التواجد يختلف بالنظر لاختلاف الأسباب المؤدية إليه، فإن ارتبط ذلك الانتقال بظروف اقتصادية أو اجتماعية فمن دور كل دولة أن تنظم عملية الانتقال تلك من حيث الدخول أو الخروج أو الإقامة، بينما الإقامة غير الشرعية هي دخول الشخص لبلد ما بطريقة مشروعة، لكن بمرور الوقت تصبح إقامته بتلك الدولة غير مشروعة إما لانقضاء مدة الترخيص له بالإقامة، أو لارتكابه فعلاً مشيناً من شأنه أن يتسبب في طرده من تلك الدولة لمخالفته قوانينها⁸.

- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر:

عرّفت المادة 3 من البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة المتاجرة بالبشر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المنعقدة في 15 نوفمبر 2000 الاتجار بالبشر بأنه: (تنقل الأشخاص قسراً من خلال التهديد بالقوة أو استخدام كل الأساليب التي تتعارض مع حقوق الإنسان كالاختطاف، الخداع، الاختطاف، استغلال السلطة وغيرها من الممارسات الغير مشروعة قصد استغلالهم لأغراض غالباً ما تتعلق بممارسة الدعارة، الاسترقاق، ونزع الأعضاء)⁹.

إذا من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن الهجرة غير الشرعية هي وسيلة تستعملها شبكات الاتجار بالبشر، لأن وجه التشابه بينهما أن كلاهما تنقل مخالف لتشريعات الدول سواء كانت دول مصدر أم

⁸أحلام محمود النحوي، الهجرة غير الشرعية وآليات مواجهتها، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، المرح، دار الكتب الوطنية، بنغازي، العدد 3، مارس 2017، ص 6.

⁹بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، الأمم المتحدة، صكوك حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، على الرابط الإلكتروني:

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-prevent-suppress-and-punish-trafficking-person>

تمت الزيارة بتاريخ 2025/02/19، على الساعة: 17:40.

عبور أم مقر، ويختلفان في أن الاتجار بالبشر يقع باستعمال التهديد والقسر، بينما الهجرة غير الشرعية تكون اختيارية بسعي من المهاجر غير الشرعي¹⁰.

– اللجوء والهجرة غير الشرعية:

تم تعريف اللاجئ في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بشؤون اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاص بها في المادة الأولى الفقرة الثانية منها بأنه: (كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد...) ¹¹.

إذا فاللاجئ شخص اضطرته الظروف المحيطة به في بلده إلى الفرار منها نتيجة للحروب أو النزاعات أو المتابعات بسبب آرائه السياسية أو الفكرية أو العقدية، وغالبا ما يلتصق مفهوم اللجوء بالسياسة، حيث نجد أن المعارضين يطلبون اللجوء السياسي ويستقرون بأي دولة تعطيهم حق اللجوء ويضمنون عدم تسليمهم لبلدهم الأصلي المتابعين فيه، لكن هذا لا ينفي وجود لجوء من نوع آخر نتيجة الفرار من الحروب والنزاعات، أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية، غير أن الملاحظ أن أغلبية التشريعات الوطنية للدول العربية لم تفرق بين الهجرة غير الشرعية واللجوء نتيجة الكوارث أو الأوضاع الاقتصادية¹².

2.2- أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

هناك جملة من الأسباب الجوهرية التي تدفع بالمواطنين إلى اللجوء للهجرة غير الشرعية، وان تنوعت هذه الدوافع فإن الكثير من الدراسات اتفقت على جملة من المسببات التي تشكل محركا للنزوح والهجرة، وفي ظل ذلك نشأت مجموعة من النظريات التي فسّرت الظاهرة، وخلصت في مجموعها أن تعدد دوافع الهجرة غير الشرعية هو أحد العوامل التي زادت الظاهرة تعقيدا، وكبحت من فاعلية آليات

¹⁰ صبيان محمد، طاشمة بومدين، المرجع السابق، ص 10.

¹¹ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، الأمم المتحدة، صكوك حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، على الرابط الإلكتروني: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees>

تمت الزيارة بتاريخ: 2025/02/19، على الساعة: 18:09.

¹² عادل السيد محمد علي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، المجلد الأول، العدد الثالث والثلاثون، ص 863.

مكافحتها¹³، ولقد كان الاهتمام كبيرا بدراسة أسباب ودوافع وأسباب الظاهرة، اعتبارا لإقدام الكثيرين عليها رغم ما يحقها من مخاطر وأحوال تؤدي في الكثير من الأحيان وبصور متعددة لفقدان الحياة¹⁴، ويمكن تقسيم تلك الدوافع إلى قسمين هما داوافع الطرد ودوافع الجذب.

1.2.2- دوافع الطرد من الدول المصدر للهجرة غير الشرعية

وهي مجموع العوامل التي تؤدي إلى إقدام مواطني دول المصدر والتي تتحسر في دول العالم الثالث من ممارسة الهجرة غير الشرعية، والمخاطرة بحياتهم من أجل تحقيق الآمال التي يسعون لتحقيقها من تلك الهجرة، وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

- الأسباب السياسية والأمنية:

وتعتبر من بين أهم العوامل التي تتسبب في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فغياب المناخ الديمقراطي وانتشار ظاهرة الاستبداد والديكتاتورية في دول المصدر، وكذا غياب رؤية واضحة تمكن الشباب من التعبير عن آرائهم دون متابعة ومراقبة، وخوفا من الاعتقالات السياسية لمجرد توجيه النقد أو الاحتجاج على الظروف المحيطة بهم، وانتهاك حقوقهم المدنية والسياسية¹⁵.

إضافة إلى غياب الاستقرار الأمني وذلك بسبب إما نزاعات داخلية أو نتيجة اعتداء من دولة أو دول أخرى، كل ذلك من شأنه أن يدفع مواطني دولة المصدر إلى محاولة الهروب من تلك الأوضاع غير المستقرة، من أجل إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، وقد تسببت الحروب والصراعات وكذا التدخل الأجنبي في دول كثيرة من القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينات إلى نزوح العديد من المواطنين الأفارقة إلى الدول المغاربية إما كدول عبور للوصول للضفة الأخرى لدول المتوسط، أو اعتبارها كدول مقصد استقر بها المواطنون الأفارقة، أو أقاموا بها إقامة مؤقتة من أجل التحضير للوصول للضفة الأخرى للمتوسط.

- الأسباب الاقتصادية:

تصنف الأسباب الاقتصادية بأنها الدافع الأساسي للهجرة غير الشرعية، حيث تمثل البطالة وسوء المعيشة والفقر السبب المباشر الذي يدفع مواطني دول المصدر للجوء للهجرة غير الشرعية، فرارا من سوء المعيشة وبحثا عن سبل عيش أفضل، حيث أكدت الإحصائيات أن 40% من المهاجرين المتواجدين

¹³ ريم مرزوق، الهجرة المغربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2020، ص 48.

¹⁴ عادل السيد محمد علي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، المجلد الأول، العدد الثالث والثلاثون، ص 869.

¹⁵ شريط فاطمة الزهراء، السياسات المتوسطة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، جوان 2021، ص ص 516، 515.

بمراكز الإيواء هاجروا أوطانهم بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة ببلدانهم، بينما 64% منهم هاجروا بحثاً عن فرصة للعمل بسبب البطالة أو تدني مستوى الأجور بأوطانهم¹⁶.

كما أكدت إحصائية أخرى على أنه يوجد حوالي 190 مليون مهاجر في العالم يتوزعون على قارات العالم، تحتضن أوروبا 34% منهم، بينما تحتضن أمريكا الشمالية 23%، أما آسيا فتحتضن 28%، و9% منهم في إفريقيا، ونسبة 3.9% في أمريكا اللاتينية، و3.9% في نيوزيلاندا، وكل ذلك بسبب العامل الاقتصادي الذي يعتبر المحرك الأساسي الذي يدفع المهاجرين لهجر أوطانهم، ليستقروا بصفة مؤقتة أو غير شرعية بدول المهجر¹⁷.

- الأسباب الاجتماعية:

هناك تداخل وارتباط وثيق لا يكاد ينفك بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية، ومرد ذلك أن الثانية هي نتيجة حتمية للأولى، فالبطالة والفقر وسوء المعيشة لها آثار اجتماعية ونفسية وأمنية خطيرة على المجتمع، وتدفع المواطنين للتفكير في الهجرة لإيجاد حياة أفضل وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتشكل الهجرة غير الشرعية معادلة يتمثل طرفاها في دولة تنامي فيها عدد السكان نموا عجزت الدولة عن القيام بواجبها وتوفير حياة كريمة لمواطنيها وهي دولة المنشأ أو المصدر، بينما يتمثل طرف المعادلة الثاني في دولة عدد سكانها قليل وخاصة الشباب منهم ويجعل الدولة في حاجة ماسة لليد العاملة¹⁸.

- الأسباب النفسية:

وتتمثل تلك الأسباب في رغبة الشخص في الخروج من الإحباط الذي يعيشه نتيجة الضغوط النفسية التي يعيشها جراء الأوضاع التي يفرضها الواقع والتي يرى نفسه من خلالها بأنه ليست له قيمة داخل المجتمع، فيسعى من خلال المغامرة بالهجرة ولو بطريقة غير شرعية أن يحقق ذاته وطموحاته

¹⁶ الفيتوري صالح السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر "دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية (الهجرة غير الشرعية - التداعيات وسبل المواجهة-)، المنعقد بكلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، يوم 18 ديسمبر 2019م، ص 184، متاح على الرابط الموقع الإلكتروني: <https://www.researchgate.net/profile/alftytwry-alsty-2>، تمت الزيارة يوم 17 فيفري 2025، على الساعة 12:00.

¹⁷ علي مفتاح عمار، عبد المالك علي فرج، ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة إقليمية في منطقة البحر المتوسط، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة بني وليد، ليبيا، السنة السادسة، العدد الرابع والعشرون، يونيو 2022، ص 152.

¹⁸ المرجع نفسه، ص 152.

وأحلامه، ويمكن القول بأن هناك أسبابا تتعدى الأسباب الاقتصادية تدفع الشخص لخوض تلك المغامرة وهي:

- الإحساس بالغربة الداخلية وينتج عنها عدم القدرة على التكيف مع المحيط سواء أسرة أو مجتمع.
- سيطرة أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.
- ضعف التنشئة الاجتماعية والدينية للفرد نتيجة لضعف مؤسسة الأسرة مما يجعل الشخص فريسة لأي محاولة تغريب أو استحواذ للأفكار الهدامة.

ومن ثم يمكن القول أن الهجرة ليست عملية بيولوجية كما هي عند الحيوانات البرية بل ترتبط بالسياقات النفسية والاجتماعية التي يسعى من خلالها الفرد إلى الإشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي، هذه الخصائص السيكولوجية هي التي تفسر رغبة بعضا من الأفراد اللجوء للهجرة دون البعض الآخر¹⁹.

- تداعيات ثورات الربيع العربي على الهجرة غير الشرعية:

كان للثورات العربية التي انطلقت شرارتها أواخر 2010 وبداية 2011 والتي مست عديد الدول العربية مثل تونس وليبيا ومصر وسوريا والتي أسقطت أنظمة عربية عتية تأثيرا في ازدياد نسق الهجرة غير الشرعية، من خلال ازدياد عدد المهاجرين من هذه الدول لدول أوروبا، ففي تونس مثلا بلغ عدد الشبان المشاركين في عمليات الهجرة غير الشرعية منذ انطلاق "ثورة الياسمين" 60 ألف شخص ينتمي 80% منهم للأحياء الفقيرة، كما يشكل 18% من أصحاب الشهادات الجامعية، و10% فتيات، وتم تنقلهم لجزيرة "مبدوزا" الإيطالية عبر السواحل التونسية المختلفة²⁰.

كما أفرزت الثورة الليبية عام 2011 إلى نزوح عدد كبير العمال الذين كانوا يعملون بالأراضي الليبية إلى البلدان المجاورة كالجزائر وتشاد وتونس ومصر والنيجر، حيث وصل عددهم إلى 422.000 مواطن ليبي و 762.000 مهاجر كان مقيما بليبيا، وعاد عدد كبير من الليبيين إلى وطنهم بعد 2011 اثر سقوط النظام، غير أن الأحداث المتتالية وتصاعد موجة العنف سنة 2014 دفعت الكثير منهم إلى الهجرة مرة أخرى، كما ازدادت موجات الهجرة غير الشرعية مرورا بليبيا عقب تلك الأحداث²¹.

¹⁹ عبد الله العشري، المرجع السابق، ص 121.

²⁰ غادة حلمي، أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية، مجلة آفاق عربية، العراق، العدد الأول، مارس 2017، ص

117.

²¹ المرجع نفسه، ص 116.

2.2.2- دوافع الجذب للدول المستقبلية للهجرة غير الشرعية

وهي تلك العوامل التي تغري وتجذب مواطني دول المصدر من أجل المجازفة للوصول إلى الدول المستقبلية للاستقرار بها، وتتمثل هذه العوامل في:

- حاجة الدول المستقبلية لليد العاملة:

تعاني الدول المستقبلية للمهاجرين من ارتفاع نسبة الشيخوخة فيها لاسيما الدول الأوروبية، وبالتالي يعتبر المهاجرون رقما مطلوبا في هذه الدول حتى ولو كانت هجرتهم غير شرعية وذلك لعدة عوامل منها قبولهم العمل في مجالات يعزف عن العمل فيها مواطني الدولة المستقبلية، إضافة إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة من المهاجرين²².

- تأثر مواطني دول المصدر بنمط عيش الدول المستقبلية:

أصبحت الوضعية الاجتماعية التي يبديها المهاجرون العائدون لأوطانهم والبذخ الذي يعيشونه نتيجة للفرق بين عملة الدول التي يعملون بها وعملة الوطن، إضافة لما ينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة ثورة تكنولوجيا الاتصالات حول ظروف الحياة في المجتمعات المتقدمة، الشيء الذي ولّد الرغبة لدى الكثيرين من فئات المجتمع وخاصة الشباب منهم من أجل التفكير في الهجرة بأي طريقة ووسيلة متاحة، خاصة في ظل وجود شبكات متخصصة لتهريبهم مقابل مبلغ مالي متفق عليه، هذه الشبكات التي قد تتعامل مع أطراف رسمية أو غير رسمية، تحدد المبلغ حسب نوعية وصعوبة الرحلة والمكان المقصود²³.

- القرب الجغرافي واستغلال المهاجرين:

من العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية إلى دول أوروبا هو القرب الجغرافي بين سواحل وشواطئ ضفتي المتوسط، الشيء الذي يجعل من دول المغرب العربي منطقة عبور، أو دول مصدر للهجرة غير الشرعية، ناهيك عن سياسة بعض الدول الأوروبية لاستغلال المهاجرين غير الشرعيين ومنحهم الإقامة وتصاريح العمل مثل اسبانيا من أجل ضخ عائدات أكبر للخزينة، وذلك

²² عادل السيد محمد علي، المرجع السابق، ص 774.

²³ كريمة بوفلاحة، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول، المحاضرة الرابعة، السنة الثانية، المجموعة الثانية، مقياس قضايا دولية معاصرة، قسم الاعلام، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، ص 4، على الرابط الالكتروني:

<https://fsic.univ-alger3.dz/wp-content/uploads/2020/04.> تمت الزيارة بتاريخ 2025/02/18، على

بالخروج من دائرة العمل غير المستغل والغير مدفوع الضرائب إلى العمل الشرعي الخاضع لدفع الضريبة مثلما هو متبع في قوانين العمل لديهم، مما يغري الشباب إلى التفكير بالهجرة للظفر بعفو مماثل²⁴.

3- الانعكاسات السلبية للهجرة غير الشرعية على الدول المغربية وآفاق معالجتها.

سجل التنامي الخطير للهجرة غير الشرعية مجموعة من الآثار السلبية على كافة المستويات، الأمنية منها أو السياسية أو الاقتصادية، ومست تلك الآثار جميع الدول ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية، سواء دول المصدر أو الدول المستقبلية أو حتى دول العبور، ومن ثم كان لزاما اتخاذ جملة من التدابير للتصدي للظاهرة والحد من استفحالها، سواء كانت تلك الإجراءات قانونية أو أمنية أو حتى مؤسساتية.

1.3- الانعكاسات السلبية للهجرة غير الشرعية على الدول المغربية

تعاني الدول المغربية من تداعيات الهجرة غير الشرعية، حيث يجتمع في هذه الدول كونها دول مصدر لبعض أبنائها الذين يقومون بالعبور لدول الضفة الأخرى للمتوسط عبر قوارب الموت، كما أنها تعتبر دول عبور ودول مستقبلية لأعداد المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء والساحل الإفريقي المهاجرين هجرة غير شرعية، حيث تصل أعدادهم حسب بعض الدراسات تقارب 420000 مهاجر سنويا، يتركز أغلبهم في الولايات الجنوبية للدول المغربية²⁵، ويشكل هذا التنامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية خطرا حقيقيا ويفضي لانعكاسات سلبية على الدول المغربية سواء على المستوى السياسي والأمني، أو على المستوى الصحي والاجتماعي.

1.1.3- التداعيات الأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية على الدول المغربية

من خلال الوضع الذي أفرزته ظاهرة تنامي الهجرة غير الشرعية وجدت الدول المغربية نفسها في تحديات أمنية وسياسية باعتبارها دول عبور، والجدير بالذكر أن مما ساعد على تنامي الظاهرة بالنسبة للدول المغربية هو جملة من العوامل يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي لدول المغرب العربي والذي جعل منها بوابة افريقية لدول أوروبا، وكذا الوحدة الطبيعية بين دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي مما يجعل هذه الدول كمناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين، إضافة إلى الأوضاع السياسية

²⁴ وجدي محمد بقيق، الهجرة غير الشرعية - أسبابها وآثارها على الأمن القومي الليبي، مجلة الأصالة، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، الهيئة الليبية للبحث العلمي، ليبيا، المجلد الثاني، العدد التاسع، يونيو 2024، ص 387.

²⁵ صاغور هشام، التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الإفريقي إلى المغرب العربي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، جوان 2023، ص 314.

والاقتصادية بدول جنوب الصحراء ودول الساحل الإفريقي، مما ساهم في تدفق قوافل المهاجرين غير الشرعيين على الدول المغاربية²⁶.

كما قد يشارك المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة أبناء الدول المغاربية في الإبحار لدول أوروبا، حيث يبحرون مع مواطني المغرب إلى إسبانيا، ومن السواحل التونسية إلى جزر إيطاليا، ومن ليبيا إلى إيطاليا ومالطا، ومن موريتانيا إلى جزر الكناري، ومن السواحل الجزائرية إلى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وتقدر الإحصائيات التي قدمتها الدراسة التي قام بها "هين جو هاس" إلى أن هناك ما يقارب من 65000 إلى 120000 يدخلون سنويا إلى دول المغرب العربي من جنوب إفريقيا، يخطط منهم ما بين 70% إلى 80% للهجرة عبر ليبيا، وما بين 20% إلى 30% عبر الجزائر والمغرب²⁷.

وتمثل الهجرة غير الشرعية تحديا كبيرا للدول المغاربية على المستوى السياسي، حيث واعتبارا لموقعها الجغرافي كونها منطقة عبور وأحد المصادر الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين لدول أوروبا، تتعرض لكثير الضغوطات من قبل تلك الدول قصد اتخاذ إجراءات أكثر صرامة من أجل الحيلولة دون استعمال أراضيها كقاعدة انطلاق للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، ومن جهة أخرى تجد الدول المغاربية مصالحها وعلاقاتها على المحك مع دول الجوار الإفريقي، فهي لا ترغب في الإضرار بعلاقاتها التاريخية معها ومصالحها معها، وبالتالي تخشى من استعمال سياسات قمعية مبالغ فيها كالتجهير القسري المستمرة التي تساهم في إفساد العلاقات مع دول إفريقيا²⁸.

كما تشكل الهجرة غير الشرعية تحديا حقيقيا لمضمون السيادة الوطنية، فالمعروف أن موازين القوى غير متكافئة بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية، وبالتالي يجعل من الدول المغاربية في موقف ضعف خلال انخراطها في برامج وبروتوكولات التعاون بين الجانبين لمحاربة الهجرة غير الشرعية، ومن ثم فإن مختلف الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال تتماشى والطرح الأوروبي الأمني لمواجهة الظاهرة، بشكل قد يمس بسيادة الدول المغاربية من خلال تسيير دوريات مشتركة لمراقبة السواحل المغاربية، والضغط عليها من أجل فتح مراكز لتجميع المهاجرين، وتعدى الأمر إلى الضغط عليها من أجل سن قوانين صارمة لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

واستجابة لتلك الضغوط وضعت المغرب قانونا جديدا للهجرة، يفرض عقوبات صارمة على المهاجرين غير الشرعيين والوسطاء المساهمين في العملية، أما تونس فقد عملت على تعديل منظومتها

²⁶ دندن عبد القادر، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على استقرار الدول المغاربية، مجلة دفاثر المتوسط، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2014، ص 26.

²⁷ نقلا عن، دندن عبد القادر، المرجع نفسه، ص 30.

²⁸ المرجع نفسه، ص 63.

القانونية بما يستجيب وتلك الضغوطات، حيث شددت العقوبات على كل من يحاول أن يجعل من الأراضي التونسية منطلقا للهجرة غير الشرعية لدول جنوب أوروبا وخاصة إيطاليا²⁹، بينما دخلت الجزائر في اتفاقية شراكة من الاتحاد الأوروبي لتجد نفسها مجبرة على التفاوض بخصوص اتفاقيات إعادة مواطنيها المهاجرين بطريقة غير شرعية، من خلال البرنامج الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، رغم تأكيد الجزائر عدم فعالية جميع المشاريع المبنية على المقاربة الأمنية كمشروع "FRONTEX" وسياسة الجوار، بل ترى أنه يجب أن تدمج مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار مقاربة شاملة للتنمية والتي تضمن حرية تنقل الأشخاص³⁰.

كما أدى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أبعاد خطيرة أمنية على دول المغرب العربي، حيث تطورت الأساليب المتبعة لتهريب المهاجرين واستغلالهم وأدى ذلك إلى إدراج الهجرة غير الشرعية ضمن نطاق الجرائم المنظمة، والتي تتشابه عدة جهات لتنفيذها بدءاً بالمجرم الوظيفي المستغل لوظيفته لارتكاب هذه الجريمة، ووصولاً إلى شبكات الانترنت والجماعات الإرهابية وغيرها، وتتجلى الآثار الأمنية للظاهرة من خلال الصعوبات التي تواجهها المصالح الأمنية في اكتشاف الظاهرة، اعتباراً لاستخدام أحدث التقنيات من قبل شبكات التهريب وكذا المستندات والأوراق والبرامج المستخدمة من قبلهم، خصوصاً مع التطور الهائل والسريع لوسائل وتكنولوجيا الاتصال، والتي ساهمت في تكوين شبكات مدربة تستهوي الشباب للانخراط فيها، نظراً للدخل المالي الكبير الذي يستقيده أعضائها، ومظاهر الثراء الفاحش الذي يعيشونه، هذا من جهة ومن جهة أخرى ما استجد في الآونة الأخيرة من ارتباط هذه الظاهرة بالتجارة الجنسية واستخدام شبكات الانترنت لعرضها³¹.

2.1.3- الانعكاسات الاجتماعية والصحية للهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية

ينعكس تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية سلباً على الجانب الاجتماعي والصحي للدول المغاربية، سواء هذه الدول دول عبور أو استقرار، حيث تؤدي العمالة لانتشار الكثير من الأوبئة والأمراض كالتهاب الكبد الفيروسي والسايس والإيدز، كما لا يستطيع غالبية المهاجرين غير الشرعيين تحمل نفقات العلاج، وبالتالي عدم خضوعهم تحت مظلة التأمين الصحي للدول المغاربية³².

²⁹ Bart Tierens, "Interests and disadvantage of migration for North African states", Istanbul bilgi university, july 2009, available in: www.eu.bilgi.edu.Tr/.

³⁰ دندن عبد القادر، المرجع السابق، ص 38، 37.

³¹ هباز توتة، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على أمن الدول واستقرارها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2019، ص 253.

³² خراز حليلة، بلباي إكرام، تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليمياً ودولياً، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، المجلد 3، العدد 6، ديسمبر 2021، ص 41.

فالكثير من الأمراض التي لم تكن معروفة في دول المغرب العربي أصبحت واقعا معاشا اعتبارا لجمل المهاجرين غير الشرعيين للفيروسات المعدية لهذه الأمراض، فمثلا ومن خلال الدراسة التي أجريت على عدد من المهاجرين غير الشرعيين بليبيا أفادت أن نسبة 38.3% من عينة الدراسة مصابون بمرض الالتهاب الكبدي، بينما 16.7% منهم مصابون بالايذ³³.

أما من الناحية الاجتماعية فتكون عواقب الهجرة غير الشرعية وخيمة على البلدان التي تشكل ثالوت الهجرة، سواء كانت دول المصدر أم دولة العبور أم الدولة المستقبلة، فقوارب الموت تلقي في البحر مئات الجثث من المهاجرين غير الشرعيين، نتيجة للاستغلال السيئ من قبل شبكات التهريب، وحتى في حالة نجا هؤلاء المهاجرين الغير شرعيين ووصولهم إلى الضفة الأخرى للبحر المتوسط أو في حال استقرار المهاجرين الغير شرعيين في دول العبور وهي الدول المغاربية، فإن أي تجمع للمهاجرين الغير شرعيين تتجرّ عنه مخاطر على الصعيد الاجتماعي تتمثل فيما يلي³⁴:

- تشكيل أحياء عشوائية في الدول المستقبلة سواء في الضفة الأخرى أو الدول المغاربية، تتدنى فيها الخدمات الصحية والضرورية، وتصبح بؤرة لانتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والدعارة وتجارة المخدرات بجميع أصنافها والجريمة المنظمة.

- المساس بمبادئ الهوية الثقافية للدولة المستقبلة من خلال تراجع القيم والمبادئ الأصلية للمجتمع.

- ترسيخ دونية العمل اليدوي - الذي يمارسه غالبا المهاجر غير الشرعي - في التفكير الجمعي للدول المستقبلة.

- التفكك الأسري لأسرة المهاجر غير الشرعي إن كان متزوجا، نتيجة لتركه أسرته مما قد يؤثر سلبا على استقرار المجتمع.

2.3- آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية وآفاقها المستقبلية

بعد التنامي المقلق والخطير لظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها السلبية على دول المغرب العربي، كان لزاما اتخاذ جملة من التدابير من أجل مكافحة الظاهرة والحد منها، تتنوع هذه الآليات بين السياسية والقانونية وحتى المؤسساتية، لكن ورغم الآليات المعتمدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أنها لم تنجح في القضاء عليها، مما يطرح إعادة التفكير الجدي في تبني مقاربة حقيقية لمعالجة الظاهرة وفق أطر التعاون الجاد والحقيقي بين ضفتي المتوسط.

³³ الفيتوري صالح السطي، المرجع السابق، ص 188.

³⁴ خراز حليلة، بلباي إكرام، المرجع نفسه، ص 42.

1.2.3- الآليات المتخذة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية

تتنوع الآليات لمكافحة الهجرة غير الشرعية من قبل الدول المغاربية وكذا الدول الأوروبية الواقعة على ضفة المتوسط، ما بين آليات قانونية وأخرى أمنية، إضافة إلى أطر التعاون بين دول ضفتي المتوسط للحد من الظاهرة.

• الآليات الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية:

اعتبارا لكون تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا أمنيا حقيقيا للدول المغاربية، من خلال الجريمة المنظمة وشبكات التهريب ذات العلاقة بالجماعات الإرهابية، وارتباطها كذلك بجرائم المخدرات والاتجار بالبشر، فقد كان لزاما على الدول المغاربية التصدي للظاهرة من خلال تفعيل دور الأجهزة الأمنية، وذلك رغم عدم وجود رؤية موحدة لدول المغرب العربي لمكافحة الظاهرة، إلا أن هناك توجه عام لهذه الدول بضرورة محاربتها، وذلك بتشديد أجهزة الرقابة وتكثيف حملات ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين الذين يزدادون بصورة خطيرة دفعت وزير الخارجية الليبي للتصريح أن: "بعض الأحياء في طرابلس واقعة في قبضة المهاجرين، الذين يفرضون قوانينهم، إلى جانب انتشار المخدرات والدعارة فيها، فعندما قلت أن هذه الهجرة هي بمثابة غزو لنا، هذا حقا ما كنت أقصده"³⁵.

- آليات التعاون الأورو متوسطي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

دعا البرلمان الأوروبي عام 1990 إلى ضرورة تكثيف الجهود في الحوض المتوسطي للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال الدعوة التي تم توجيهها من قبل اللجنة الوزارية لتسجيل السياسة المتوسطية ضمن اجتماعها المقبل، وتكليف المفوضية الوزارية بتشكيل لجنة عمل تختص بمراقبة مدى تطبيق الإجراءات المتعلقة بالسياسة الأوروبية في المنطقة، ومساعدة دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط في جانب البيئة ونقل التكنولوجيا وترقية حقوق المهاجرين ومعالجة القضايا المتعلقة بهم³⁶، وقد أثمر ذلك التعاون على عقد جملة من الاتفاقيات الجماعية ومن أهمها:

1- مؤتمر 5+5:

انعقد مؤتمر 5+5 بالعاصمة الإيطالية روما عام 1990، وضم خمس دول أوروبية هي (مالطا، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، البرتغال)، ودول المغرب العربي الخمسة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، وتشكلت على إثرها مجموعة 5+5 والتي تسعى إلى تكثيف التشاور بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل تحقيق التقارب بين المقاربات الممكنة للقضايا ذات الاهتمام المشترك

³⁵رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جوان 2008، ص 86.

³⁶خراز حليلة، بلباي إكرام، المرجع السابق، ص 43.

ومن بينها قضية الهجرة غير الشرعية³⁷، وتمخض عن المؤتمر ميلاد مجموعة 5+5 واتفاق ضم محاور ثلاثة هي³⁸:

- المحور الأمني ويتعلق بالشق السياسي والأمني ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وذلك عن طريق إنشاء فرق أمنية تنتشط على مستوى سواحل دول المغرب العربي والدول الأوروبية يتم تجهيزها بأحدث الأجهزة للتنقل والاتصال، وتتمثل مهامها في رصد المهاجرين غير الشرعيين وملاحقتهم.
- المحور الاقتصادي ويتعلق بمعالجة مشكلة الاختلال في التوازن في التنمية بين دول شمال المتوسط وجنوبه للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- المحور الاجتماعي والثقافي يهتم بالتربية والتكوين والاتصال وحماية التراث.

ب- الاتفاقية الجزائرية الإيطالية:

عقدت بين الجزائر وإيطاليا بتاريخ 24 فيفري 2000 بروما، ولكن تأخر المصادقة عليها إلى غاية 2006 بموجب المرسوم الرئاسي 06-67 المؤرخ في 11 فيفري 2006³⁹، وتنص هذه الاتفاقية في مادتها الأولى على قبول الدولتين رجوع رعاياها المقيمين بطريقة غير شرعية في إقليم الدولة الأخرى حتى ولو لم يكن بحوزتهم وثائق هوية، إضافة إلى تحديد إجراءات التسليم، وقد تم بموجب هذه الاتفاقية ترحيل أكثر من نصف مليون شخص جزائري من إيطاليا، كما تم تقديم 1000 تأشيرة عمل للجزائريين بإيطاليا عام 2006، ومثلها عام 2009، وقد رفضت الجزائر المقترحات الأوروبية بشأن إقامة مراكز تجميع المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، لأن رؤيتها لحل مشكلة الهجرة لا يكمن في إقامة هذه المحتشدات، وإنما تحقيق التوازن في التنمية بين شمال المتوسط وجنوبه⁴⁰.

ج- الاتفاقية الإيطالية الليبية:

تم عقدها بين ليبيا وإيطاليا بتاريخ 3 يوليو 2003، من أجل الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من السواحل الليبية، وذلك بتكثيف دوريات الرقابة البرية والبحرية والجوية، كما يتم تنظيم دورات تدريبية لقوات الشرطة الليبية من قبل القوات الإيطالية لتعقب جماعات تهريب المهاجرين غير الشرعيين،

³⁷مجموعة 5+5، ويكيبيديا، على الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تمت الزيارة بتاريخ 2025/02/25، على الساعة: 11:05.

³⁸علي مفتاح عمار، عبد المالك علي فرج، المرجع السابق، ص 155.

³⁹مرسوم رئاسي رقم 06-67 مؤرخ في 12 محرم 1427 الموافق 11 فبراير 2006، يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول تنقل الأشخاص الموقع بروما في 24 فبراير 2000م، ج ر ج، عدد 09، الصادر بتاريخ 20 محرم 1427هـ، الموافق 19 فبراير 2006م، ص 3.

⁴⁰علي مفتاح عمار، عبد المالك علي فرج، المرجع نفسه، ص، ص، 156، 158.

كما تم إجراء محادثات بين رئيس الوزراء الإيطالي والرئيس الليبي السابق تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحة تدفق المهاجرين من السواحل الليبية، وخلصت تلك المباحثات إلى تقديم مساعدات ومعدات فنية لليبيا من أجل مواجهة الظاهرة.

د- بيان الرباط:

حيث طالبت 60 دولة أفريقية وأوروبية في 13 جويلية 2006 مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتدفق المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا لأوروبا واختلاطهم باللاجئين، حيث صادق على البيان 57 وزيرا، 30 منهم من دول أوروبية و27 من الدول الإفريقية، وأفضى إلى تحديد أسس التعاون المشترك وتحمل المسؤولية من أجل معالجة الظاهرة، وذلك دون المساس بحقوق المهاجرين وتوفير الحماية لهم، وفي نفس الوقت دعا البيان المنظمات الدولية لتقديم المساعدة من أجل تنفيذ التوصيات المتفق عليها، وأعلنت السويد توفيرها التمويل اللازم لنجاح الخطة المكونة من عشر نقاط تم وضعها من قبل المفوض السامي لشؤون اللاجئين "أنطونيو غوتريسو" والتي تهدف لمواجهة الهجرة غير الشرعية، كما تتضمن حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، وذلك بتعاون المصالح الأمنية والقضائية لمكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة التي تنشط في مسارات الهجرة غير الشرعية⁴¹.

هـ- الاتفاقية الموريتانية الإسبانية:

تم هذا الاتفاق لمواجهة مشكلة أحد السفن العالقة والتي نقل عددا من المهاجرين غير الشرعيين، في السواحل الموريتانية كانوا متوجهين لإسبانيا، وبموجبه التزمت موريتانيا بإنشاء مستشفى ميداني للتكفل بالمصابين على متن السفينة، وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا هي الدولة الوحيدة من دول المغرب العربي التي قبلت بإقامة مراكز حجز للمهاجرين غير الشرعيين، وخاصة القادمين من دول الساحل الإفريقي، وذلك بمدينة "نواذيبو" عام 2006 حيث دعمت إسبانيا موريتانيا بالأموال والتجهيزات المعدة لمراقبة السواحل.

• الآليات التشريعية في الدول المغربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

لم تعتمد الدول المغربية سياسة قانونية لمعالجة مسألة الهجرة غير الشرعية في قوانينها الوطنية، عدا موريتانيا التي كانت لديها مسبقا قوانين تنظم مسألة الهجرة، مع وجود قانون خاص لمكافحة الهجرة

⁴¹ علي مفتاح عمار، عبد المالك علي فرج، المرجع السابق، ص، ص، 155، 156.

غير الشرعية وذلك منذ سنة 1965، غير أنها استحدثت قوانين تعالج مسألة الاتجار بالبشر وحق اللجوء⁴².

لكن في بداية القرن الواحد والعشرين عمدت الدول المغاربية الأخرى إلى إصلاحات في منظومتها التشريعية، وتناولت مسألة الهجرة غير الشرعية سواء في قوانين خاصة بها، أو من خلال القوانين ذات العلاقة كقانون الجنسية والقانون الجنائي، والملاحظ أن القوانين التونسية والليبية أقل تفصيل في مسألة الهجرة غير الشرعية عن نظيرتها المغربية والجزائرية وذلك من حيث الترحيل، حيث منحت للإدارة سلطة تقديرية كبيرة في تقرير تلك المسألة⁴³.

فالمشرع التونسي سن قانونا جديدا لسدّ الفراغ وذلك في جانفي 2015 نقح من خلاله القانون عدد 40 المؤرخ في 14 ماي 1974 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، حيث جرم من خلال هذا القانون المشرع التونسي كل الفاعلين في منظومة الهجرة غير الشرعية سواء المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، أو من ساعدتهم على الهروب وقسم الأشخاص المتورطين في العملية إلى طائفتين، تتمثل الطائفة الأولى في الفاعلين الأصليين لجريمة الهجرة غير الشرعية، وهم الأشخاص المهربين والمهربين، أما الطائفة الثانية فهم الأشخاص المساهمين في إتمام عملية التهريب، سواء كانت المساعدة سابقة أو لاحقة أو مترامنة مع العملية، وسواء كانت المساعدة بالمال أو التحضير أو التخطيط حتى ولو عدل الشخص عن إتمام المشروع الإجرامي⁴⁴.

أما ليبيا فيقضي القانون رقم 6 المتعلق بدخول البلاد والخروج منها على ترحيل الأجانب الذين يخالفون قواعد الدخول والخروج أو الإقامة، وذلك بسبب عدم الحصول على التأشيرة أو إلغائها لأسباب أمنية بسبب إدانة المهاجر بجناية أو جنحة هتك عرض أو مخالفة القواعد الأمنية أو بسبب انتهاء مدة التأشيرة الممنوحة، وحسب ذات القانون فإن المديرية العامة لوثائق السفر والهجرة هي المنوط بها اعتقال وترحيل المهاجرين غير الشرعيين، كما جرم المشرع الليبي كذلك الهجرة غير الشرعية في المادة 4 من القانون رقم 19 لسنة 2010 المتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية بقوله: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار كل من قام بقصد

⁴² إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا دراسة مقارنة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، الرباط، المغرب، 2014، ص 26.

⁴³ إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا دراسة مقارنة، المرجع نفسه، ص 29.

⁴⁴ صاغور هشام، التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الإفريقي إلى المغرب العربي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، جوان 2023، ص 315.

الحصول لنفسه أو لغيره على منفعة مادية أو غير مادية مباشرة أو غير مباشرة بارتكاب أحد الأفعال المعتمدة هجرة غير مشروعة، وتكون العقوبة بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة عشر ألف دينار ولا تزيد عن ثلاثة عشر ألف دينار إذا ثبت أن الجاني عند ارتكاب الجريمة ينتمي إلى عصابة منظمة لتهريب المهاجرين...⁴⁵.

أما الجزائر فلم تولي بداية الأمر أي أهمية لمجابهة الهجرة غير الشرعية، لأن نظرتها للأمر ينبني على مقارنة تنمية المناطق المصدرة للهجرة، لكن نتيجة للضغوط الكبيرة لدول الضفة الشمالية للبحر المتوسط، واعتبارا لتزايد الأعداد الهائلة من المهاجرين الأفارقة الذين اتخذوا من الجزائر دولة عبور أو دولة مستقر، وما باتوا يشكلونه من خطر انخرطت الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها. حيث بداية من 2008 وضعت إجراءات أكثر صرامة لاستقبال الأجانب ومنحهم بطاقة مقيم أجنبي، كما قامت بتعديل قانون العقوبات سنة 2009 حيث استحدثت المادة 175 مكرر 1 التي تنص على "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الجودود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود"⁴⁶.

وفي ذات السياق استحدثت المشرع الجزائري قسما خاصا هو القسم الخامس مكرر 2 تناول فيه جريمة تهريب المهاجرين⁴⁷، وقرر أن تهريب المهاجرين هو القيام بتدابير الخروج من التراب الوطني بطريقة غير شرعية لشخص أو مجموعة أشخاص مقابل الحصول على أي منفعة سواء كانت مالية أو غيرها، وقد عاقب المشرع على هذا الفعل بالحبس من 3 سنوات إلى 5 سنوات وبغرامة مالية من 300.000 دج إلى 500.000 دج، وشدد المشرع من العقوبة وأدرجها ضمن الجنايات في المادة 303 مكرر 32 وقرر بشأنها عقوبة من 10 سنوات سجنا إلى 20 سنة وغرامة مالية من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج إذا تم ارتكابها في ظل ظروف تتمثل في استغلال الوظيفة لارتكابها، أو تم ارتكابها من

⁴⁵أحلام محمود النهوي، المرجع السابق، ص 8.

⁴⁶قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يعدل ويتم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج ر ج، عدد 15، الصادر بتاريخ 11 ربيع الأول عام 1430 هـ، الموافق 8 مارس سنة 2009م، ص 4.

⁴⁷القسم الخامس مكرر 2، قانون 09-01، المرجع نفسه، ص 7.

أكثر من شخص، أو تم ارتكابها باستخدام السلاح أو التهديد باستعماله، أو تم ارتكابها من طرف جماعة إجرامية منظمة⁴⁸.

2.2.3- مقارنة معالجة الهجرة غير الشرعية للدول المغاربية

رغم الآليات التي تم تبنيها لمجابهة الهجرة غير الشرعية، سواء من خلال التشريعات الوطنية أو من خلال الاتفاقيات الدولية أو الثنائية بين ضفتي المتوسط، أو حتى تلك المساعدات المقدمة في إطار التعاون بين الدول المتقدمة الواقعة في الضفة الشمالية للمتوسط والدول الجنوبية المتمثلة في الدول المغاربية، غير أن تلك الإجراءات جميعها لم تحدّ من تنامي الظاهرة وانتشارها، مما يستدعي إعادة النظر في تلك الآليات ومحاولة وضع اليد على الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى نزوح الأهالي من القارة الإفريقية للدول الأوروبية على الضفة الشمالية للمتوسط.

ومن هذا المنطلق فإن المقاربة الفاعلة للحدّ من الهجرة غير الشرعية يكمن أساسا في تعزيز وتفعيل الأمن الإنساني كآلية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وذلك للدور الذي يتميز به هذا المفهوم في تحقيق ذلك، حيث تجاوز مفهومه النظرة التقليدية التي تجعل من الدولة والأمة مرتكزا له، ليتجاوز هذه النظرة نتيجة التحولات التي استجذبت على الساحة العالمية، ومن ثمّ أصبح الإنسان يشكل محور التحليل لأي سياسة أمنية، حيث يجب تحقيقه بأبعاده المختلفة (الأمن البيئي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي الثقافي، الأمن السياسي)⁴⁹.

فالأمن الإنساني يقوم على فكرتين أساسيتين هما الحماية والتمكين، حيث ينبغي حماية الإنسان من كل التهديدات والمخاوف بتوفير جميع الإمكانيات لتجسيدها، وتوفير جميع الوسائل بما يسمح ومساهمته في صنع القرار، ومن ثمّ فالاختلالات المسجلة في التنمية بين الدول الأوروبية الواقعة شمال المتوسط، والدول المصدر الواقعة جنوبه وصولا إلى العمق الإفريقي هي العامل الأساسي لقوافل المهاجرين غير الشرعيين، وباعتبار الحق في التنمية حق إنساني يتوجب تعزيز التنمية المستدامة لبلدان المصدر والعبور، وذلك من خلال برامج هادفة ومدرسة تراعي خصوصية كل بلد من بلدان المصدر والعبور، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمقاولاتية من أجل خلق فرص العمل وتحسين ظروف العيش، بعيدا عن أي مآرب سياسية تغلف تلك البرامج، وكذا التعاون الفاعل بندية بين بلدان أوروبا باعتبارها دول

⁴⁸ يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنغست، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، جانفي 2019، ص 344.

⁴⁹ لامية طالة، ص ص، 104، 105.

استقرار، والدول المغربية باعتبارها دول عبور ومصدر، ودول غرب إفريقيا باعتبارها دول مصدر للتعاون في مجال التدريب وإدماج المهاجرين⁵⁰.

وقبل هذا وذاك يتوجب على دول إفريقيا تبني مقاربة جاذبة للاستثمار، وبيئة من شأنها دعم الإجراءات التي من شأنها إدماج الشباب في الحياة العملية، من خلال خلق مؤسسات مرافقة للشباب وداعمة لهم من أجل إنجاح مشاريعهم الاستثمارية، وخصوصا تلك المشاريع التي من شأنها خلق مناصب الشغل وتحسين ظروف العيش لهم.

4-الخاتمة:

- من خلال هذه الدراسة نصل إلى مجموعة من النتائج وهي:
- الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية ذات أبعاد متشابكة منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
 - تعتبر دول المغرب العربي دول مصدر ودول عبور ودول مقر للهجرة غير الشرعية، وذلك اعتبارا لموقعها الجغرافي باعتبارها بوابة القارة الإفريقية للبحر المتوسط.
 - تشكل الهجرة غير الشرعية خطرا محدقا يهدد الدول المغربية في تركيبها الاجتماعية ويهدد الأمن الإنساني بجميع أبعاده.
 - أدركت الدول المغربية مخاطر الهجرة غير الشرعية فتبنت آليات لمواجهة تنوعت بين القانونية والمؤسسية والتعاون مع الدول ذات العلاقة.
 - رغم الآليات المتخذة لمكافحة الهجرة غير الشرعية سواء كانت أمنية أم قانونية، غير أن الظاهرة في تنامي مستمر.
 - ولأجل الخروج من هذه الدوامة نقدم جملة من التوصيات وهي:
 - يجب التعاون بين البلدان الإفريقية في إطار المنظمات الإفريقية وخاصة الإتحاد الإفريقي من أجل القضاء على بؤر التوتر في القارة الإفريقية من خلال دراسة جدية للمشاكل العالقة وإيجاد حل لها.
 - يجب تكريس المبادئ الديمقراطية في البلدان الإفريقية بما يضمن مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار والسياسة العامة للدولة.
 - تشكيل صندوق إفريقي لتمويل المشاريع في دول المصدر للهجرة غير الشرعية في الدول الإفريقية من أجل صرف الشباب عن المغامرة غير محسوبة العواقب.

⁵⁰ محمد بن سعيد، الهجرة غير الشرعية: التداعيات الأمنية وإستراتيجية المواجهة، بحوث ودراسات، مجلة العلاقات الدولية، أكاديمية العلاقات الدولية، اسطنبول، تركيا، ص 28. على الرابط الإلكتروني: <https://irajournal.academy/2023/08/07/illegal-immigration>، تمت الزيارة بتاريخ 2025/02/27، على الساعة: 21:35.

- تعزيز التعاون الإفريقي والأوروبي من أجل نقل التجارب والخبرات في مجال تحقيق التنمية في الدول الإفريقية.

- التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي من أجل محاربة منظمات التهريب والاتجار بالبشر وفق مقاربة أمنية مشتركة.

5- المراجع:

- المصادر:

- بروتوكول منع وقوع ومعاقة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25، الدورة الخامسة والخمسون، المؤرخ في 15 تشرين الثاني نوفمبر 2000، الأمم المتحدة، صكوك حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي.

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، أقرت بمؤتمر خاص للأمم المتحدة في 28 تموز/يوليو عام 1951، الأمم المتحدة، صكوك حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي.

- قانون رقم 01-09 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يعدل ويتم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج ر ج، عدد 15، الصادر بتاريخ 11 ربيع الأول عام 1430 هـ، الموافق 8 مارس سنة 2009 م.

- مرسوم رئاسي رقم 06-67 مؤرخ في 12 محرم 1427 الموافق 11 فبراير 2006، يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول تنقل الأشخاص الموقع بروما في 24 فبراير 2000 م، ج ر ج، عدد 09، الصادر بتاريخ 20 محرم 1427 هـ، الموافق 19 فبراير 2006 م.

- الرسائل العلمية:

- رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جوان 2008.

- الكتب:

- ابن منظور، لسان العرب، طبعة جديدة، أكتوبر 2016، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- المصطلحات الأساسية للهجرة عربي، انكليزي، فرنسي، وكالة الأمم المتحدة للهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، القاهرة، مصر، يونيو 2020.

- المقالات:

- أحلام محمود النحوي، الهجرة غير الشرعية وآليات مواجهتها، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، المرح، دار الكتب الوطنية، بنغازي، العدد 3، مارس 2017.

- دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 3، أكتوبر 2014.
- دندن عبد القادر، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على استقرار الدول المغاربية، مجلة دفاتر المتوسط، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2014.
- هباز توتة، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على أمن الدول واستقرارها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2019.
- وجدي محمد بقب، الهجرة غير الشرعية - أسبابها وآثارها على الأمن القومي الليبي، مجلة الأصالة، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، الهيئة الليبية للبحث العلمي، ليبيا، المجلد الثاني، العدد التاسع، يونيو 2024.
- يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنغست، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، جانفي 2019.
- لامية طالة، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الإنساني: -قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان الثورات العربية-، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، افريل 2021.
- محمد بن سعيد، الهجرة غير الشرعية: التداعيات الأمنية وإستراتيجية المواجهة، بحوث ودراسات، مجلة العلاقات الدولية، أكاديمية العلاقات الدولية، اسطنبول، تركيا، 7 أغسطس 2023.
- عادل السيد محمد علي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، المجلد الأول، العدد الثالث والثلاثون.
- عبد الله العشري، تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، العدد 3، ابريل 2018.
- علي مفتاح عمار، عبد المالك علي فرج، ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة إقليمية في منطقة البحر المتوسط، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة بني وليد، ليبيا، السنة السادسة، العدد الرابع والعشرون، يونيو 2022.
- صاغور هشام، التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الإفريقي إلى المغرب العربي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، جوان 2023.
- صبيان محمد، طاشمة بومدين، واقع البيئة الأمنية في منطقة المتوسط - دراسة تحليلية لانعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على استقرار البيئة الأمنية المتوسطة -، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2022.

- ريمة مرزوق، الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المفننة إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2020.
- شريط فاطمة الزهراء، السياسات المتوسطة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، جوان 2021.
- خراز حليلة، بلباي إكرام، تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليميا ودوليا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، المجلد 3، العدد 6، ديسمبر 2021.
- غادة حلمي، أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية، مجلة آفاق عربية، العراق، العدد الأول، مارس 2017.

- أشغال الملتقيات:

- الفيتوري صالح السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر "دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية (الهجرة غير الشرعية -التداعيات وسبل المواجهة-)، المنعقد بكلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، يوم 18 ديسمبر 2019م.
- إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا دراسة مقارنة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، الرباط، المغرب، 2014.

- المواقع الإلكترونية:

- كريمة بوفلاقة، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول، المحاضرة الرابعة، السنة الثانية، المجموعة الثانية، مقياس قضايا دولية معاصرة، قسم الاعلام، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، ص 4، على الرابط الالكتروني:

<https://fsic.univ-alger3.dz/wp-content/uploads/2020/04>. تمت الزيارة بتاريخ 18

2025/02/، على الساعة 16:30.

¹ Bart Tierens,"Interests and disadvantage of migration for North African states", Istanbul bilgi university, july 2009, available in: www.eu.bilgi.edu.Tr/.

- مجموعة 5+5، ويكيبيديا، على الموقع الالكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تمت الزيارة بتاريخ 2025/02/25، على الساعة 11:05.